الأمم المتحدة

E/CN.3/2013/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 December 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات التجارة الدولية

إحصاءات التجارة الدولية

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير الذي أعد بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين (انظر E/2012/24، الفرع الأول، ألف). ويستند إلى ما تضطلع به مختلف فرق العمل في النظام الإحصائي العالمي من أعمال تتصل بمواضيع من قبيل الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة، والربط بين إحصاءات التجارة والأعمال التجارية، والتجارة والإنتاج العالمي، والتجارة في القيمة المضافة، وإحصاءات المؤسسات المتعددة الجنسيات، والاستثمار المباشر الأجنبي، وقد أعدته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بدعم من خبراء من مكاتب إحصائية وطنية ومنظمات دولية.

* E/CN.3/2013/1.

070113 281212 12-65609 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويصف هذا التقرير الاحتياجات الناشئة في مجال السياسات العامة إحصاءات جديدة بشأن التجارة الدولية، ويوجز الحالة الراهنة للإحصاءات التجارية الرسمية، ويشير إلى المبادرات الجديدة في قياس سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، والتجارة في القيمة المضافة، ويعرب عن قلق بشأن الافتقار إلى التنسيق بين العديد من أفرقة العمل المشتغلة في هذا المجال. ويقترح التقرير وضع إطار شامل للتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية من أجل ضمان الاتساق في المنهجية، وتجميع البيانات، ونشر البيانات، ووضع آلية مناسبة لتنسيق هذه العملية. وقد تود اللجنة أن تعرب عن آرائها بشأن هذا المقترح المقدم في الفرع الأخير من التقرير.

أولا – مقدمة

١ – طلبت اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٢ إجراء مناقشة بشأن اتجاه إحصاءات التجارة الدولية في المستقبل. وقد قدم هذا الطلب مع الإشارة إلى المناقشات التي أجريت في الحلقة الدراسية التي نظمتها اللجنة في أوقات الغداء عن التحديات التي تواجه إحصاءات التجارة الرسمية. وفي حين أن مجال الإحصاءات التجارية الرسمية تدريجيا إدماج متطلبات جديدة تتعلق بالبيانات، فإن التغيرات السريعة في نماذج الأعمال التجارية العالمية، والتقسيم الجغرافي لعملية الإنتاج تستلزم استجابة أسرع في ما يتعلق بإنتاج المزيد من البيانات ذات الصلة.

٢ – وفي الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١١، عُقد المنتدى العالمي المعني بالإحصاءات التجارية للتوصل إلى إجابة صريحة للسؤال عما إذا كان يجري الحصول على الأرقام الصحيحة فيما يتعلق بقياس التجارة الدولية[(١)]. ولم يقتصر المشاركون في المنتدى على الإحصائيين التجاريين فحسب، ولكن كان منهم أيضا مقررو سياسات واقتصاديون وباحثون، ومنهم عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى، وهو ما أكد أهمية الموضوع. وقد أعربت بياناتهم باستمرار عن القلق من أن تكون الإحصاءات الحالية للتجارة الدولية غير كافية للإجابة على الأسئلة ذات الصلة المتعلقة بالسياسات العامة في مجال التجارة الدولية. فينبغي توافر إحصاءات أكثر كما وأفضل نوعا فيما يتعلق بتجارة الخدمات. فربط الإحصاءات التجارية بغيرها من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ضروري أيضا للتوصل إلى فهم أفضل لموقع التجارة ضمن عمليات الإنتاج العالمي. وثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات عن الشركات التجارية والطريقة التي تنظم بها إدارتها من النواحي القانونية والمالية والاقتصادية والجغرافية. واختتم المنتدى باعتماد بيان رؤية من ثلاث نقاط[(٢)] تتضمن الأهداف التالية: (أ) تحسين جدوى الإحصاءات التجارية عن طريق ربط الإحصاءات التجارية بغيرها من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمالية؛ و (ب) تحسين التعاون بين المنظمات الوطنية المعنية بتجميع ونشر إحصاءات التجارة الدولية؛ و (ج) تحسين تصنيفات الإحصاءات التجارية.

---

(١) تولى تنظيم المنتدى العالمي كل من الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، في مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف.

(٢) انظر http://unstats.un.org/unsd/trade/s_geneva2011/outcome.htm.

٣ - واستمر منذ انعقاد المنتدى إيلاء اهتمام لهذه المواضيع مع زيادة التركيز على ضرورة جمع معلومات أفضل بشأن سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، لتعكس توزيع الإنتاج والتجارة في القيمة المضافة على النطاق الدولي. على سبيل المثال، قدم شانغ - جين واي، أستاذ المالية والاقتصاد في جامعة كولومبيا، شهادة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢ أمام لجنة استعراض شؤون الاقتصاد والأمن بين الولايات المتحدة والصين بشأن تطور العلاقة بين الولايات المتحدة والصين في مجالي التجارة والاستثمار. وقد جاءت شهادته تأييدا للموقف القائم على أن الإحصاءات التجارية الرسمية الموحدة لا تكفي لإجراء تقييم للميزة النسبية للبلد، ولموازينه التجارية الثنائية، وللآثار التي تخلفها السياسات التجارية، بل ينبغي استخدام تقديرات التجارة في القيمة المضافة. وكانت الحجة الرئيسية المقدمة في الشهادة هي أن الإحصاءات التجارية الرسمية لا تأخذ في الحسبان مدخلات السلع المستوردة في إحصاءات صادرات السلع. ونتيجة لذلك، لا يكفي استخدام الإحصاءات التجارية الرسمية وحدها لإجراء مفاوضات ثنائية بين الصين والولايات المتحدة بشأن السلع، التي عموما ما يكون منشأ محتواها (وقيمتها المضافة) بلد أو أكثر من البلدان الأخرى[٣]. وقد قامت جهات من قبيل لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة بنشر تقارير ذات صلة بهذا الأمر تتضمن استنتاجات مماثلة.

٤ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في بيجين، اجتماعا رفيع المستوى عن سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي والآثار المترتبة على السياسات التي تتبعها في التجارة، والاستثمار، والإحصاءات، والبلدان النامية بالتعاون مع وزارة التجارة الصينية. وفي هذه المناسبة، أشار أنخيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى أن تنامي عملية التقسيم الدولي يتحدى حكمتنا التقليدية بشأن الكيفية التي ننظر فيها إلى التجارة والاستثمار الأجنبيين ونفسرهما. ووفقا للسيد غوريا، نحتاج إلى قياس مقدار القيمة ومكان إضافتها، ونحتاج إلى إنشاء نظام معلومات إحصائية جديد قادر على التقاط هذه الروابط العالمية. وأضاف قائلا إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية أطلقتا مبادرة كبرى للعمل بشأن هذه

(٣) الشهادة متاحة على الموقع: http://www4.gsb.columbia.edu/filemgr?&file_id=7311138. أما التقارير التي نشرتها لجنة التجارة الدولية للولايات المتحدة في نفس الاتجاه، فهي متاحة على الموقع التالي: http://www.usitc.gov/journals/Added_Trade_Balance_final_7_12.pdf و http://go.worldbank.org/R156ABXQQ0.

المسألة وأنهما سيقدمان مجموعة من البيانات تتضمن تقديرات للتجارة في القيمة المضافة بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

٥ - وفي نفس المناسبة، قال باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية،

''إن ارتفاع مستوى كثافة الواردات في إنتاج الصادرات ينشئ قدرا غير مسبوق من الترابط بين البلدان التي تشكل جزءا من سلاسل الإمداد[٤]. ولم يعد الأمر يتعلق بالصادرات فحسب. فالواردات أساسية للتصدير. ولم يعد الأمر يتعلق ''بهم'' فحسب. فهو يتعلق ''بنا''. ومن أجل فهم الطبيعة الحقيقية للعلاقات التجارية، نحتاج إلى معرفة ما يساهم به كل بلد على طول سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي في قيمة المنتج النهائي. ونحتاج أيضا إلى معرفة الكيفية التي ترتبط بها تلك المساهمة بمساهمات الموردين الآخرين في البلدان الأخرى الذين يأتون قبل أو بعد على طول السلسلة. ولضمان أن يؤدي تحرير التجارة إلى إيجاد فرص عمل عموما، فينبغي معرفة مقدار العمالة المولدة من خلال هذه الإضافة في القيمة''.

ووفقا لما ذكره السيد لامي، فإن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف هو قياس التجارة من حيث القيمة المضافة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أوضح كذلك، في محاورات بروكينغز المعقودة في واشنطن العاصمة، أن أوجه التقدم المحرز في التكنولوجيا والنقل خفضت حجم التكلفة وعدم اليقين فيما يتعلق بالمسافات، ووسعت سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وحولت شكل التجارة في العقد الماضي[٥]. واليوم، تشكل حصة البلدان النامية في التجارة نحو ٥٠ في المائة مقارنة بحصتها على الصعيد العالمي التي بلغت حوالي الثلث في عام ٢٠٠٨. والأهم من ذلك، أن طبيعة التجارة تتغير أيضا. واليوم، تشكل التجارة في المكونات ما يقرب من ٦٠ في المائة من التجارة السلعية العالمية. وفي آسيا، يقترب هذا الرقم من الثلثين. ويشكل المحتوى المستورد من متوسط الصادرات ٤٠ في المائة مقابل ٢٠ في المائة منذ عقدين. وقد لا يسهم البلد الذي يجري فيه التجميع النهائي إلا بجزء صغير من القيمة النهائية للمنتج.

---

(٤) انظر http://wto.org/english/news_e/sppl_e/sppl245_e.htm.

(٥) في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في حوار بروكينغز (Brookings Dialogue) في واشنطن العاصمة، http://wto.org/english/news_e/sppl_e/sppl250_e.htm.

٦ - وقد ظلت المناقشة المتعلقة بأوجه القصور التي تتسم بها الإحصاءات التجارية الرسمية في جدول أعمال المجتمع الإحصائي منذ عدة سنوات، ولكن الشهادة التي قدمها الأستاذ واي في شهادته والكلمتين اللتين ألقاهما رئيسا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية مختلفة بمعنى أن المناقشة قد قدمت إلى مقرري السياسات الذين يمكنهم أن يطلبوا (من طرف واحد) تغيير المنهجية التي تقوم عليها الإحصاءات التجارية الدولية لبلدهم. فالحفاظ على إحصاءات تجارية ذات صلة وقابلة للمقارنة دوليا للمستقبل، يتطلب ردا سريعا وشاملا من النظام الإحصائي العالمي من خلال اللجنة الإحصائية.

٧ - وعلى أساس هذه الأرضية من النداءات الرامية إلى سد الثغرات في البيانات في قياس التجارة الدولية، يتناول هذا التقرير أولا المسائل المتعلقة بالسياسات والطابع الملحّ للاحتياجات المتعلقة بالسياسات (الفرع الثاني). ويصف الفرع الثالث اقتراحا قدمته منظمات دولية ببعض الأهداف الطويلة الأجل لإحصاءات التجارة الدولية وعملية تحقق من إمكانية التنفيذ قام بها، مقابل ذلك، مكتب الإحصاءات الأسترالي. وتبرز الفروع من الرابع إلى السادس للتطورات الراهنة في الميادين التقليدية لإحصاءات التجارة الدولية في السلع، وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، والتصنيفات الدولية في هذين المجالين. أما الفرعان السابع والثامن فيدرسان المجالات الناشئة حديثا، وخاصة ربط الإحصاءات التجارية بالإحصاءات الاقتصادية الأخرى، وقياس التجارة في القيمة المضافة. والهدف من التقرير هو إظهار ضرورة أن تكون إحصاءات التجارة الدولية في السلع وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات والإحصاءات ذات الصلة المتعلقة بالفروع الأجنبية للشركات، والاستثمار المباشر الأجنبي، وميزان المدفوعات، أكثر تكاملا إذا أريد التوصل إلى إجابة على الأسئلة الهامة المتعلقة بالسياسات في مجالات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية وترابط الأمم.

ثانياً - المسائل السياساتية

٨ - أصدرت الوكالة المركزية الهولندية للإحصاء، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الطبعة الخامسة من منشور ''مِرقاب التدويل'' (Internationalisation Monitor)[٦]، الذي يصف التطورات الأخيرة في التجارة الدولية في السلع والخدمات، والاستثمار المباشر الأجنبي، والمؤسسات المتعددة الجنسيات، وحركة المرور والنقل. وبالإضافة إلى ذلك، تُوفر أربعة فصول تحليلية تحليلاً متعمقاً لديناميات المؤسسات ودور التدويل (المتزايد) في هذا الصدد. ويتناول هذا المنشور المسائل السياساتية ذات الصلة، مثل آثار العولمة على النمو

(٦) Internationalisation Monitor, 2012 (The Hague, Statistics Netherlands, 2012).

الاقتصادي والابتكار والعمالة والاستدامة، وأثر التجارة الدولية في إيجاد فرص عمل، مع الأخذ في الاعتبار البلدان الشريكة في التجارة أو أنواع المنتجات المتداولة. ولا يقتصر اهتمام الوكالة المركزية الهولندية للإحصاء على وضع رؤى في البنية الوطنية لصناعات هولندا التصديرية، بل يشمل أيضاً الحصول على معلومات بشأن موقعها الدولي، من خلال الإجابة مثلاً على السؤال التالي: ما الذي جعل الأزمة المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تؤثر على هولندا بدرجة أقل من تأثيرها على معظم البلدان الأوروبية الأخرى. وفي حين يمكن توفير الإجابات على السؤال الأول المتعلق بالمسائل السياساتية التي تتسم بمنحى وطني أكبر، من خلال ربط التجارة الدولية بالإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فإن الإجابة على السؤال الأخير فيما يتعلق بأثر الأزمة المالية، يتطلب معلومات عن سلاسل القيمة العالمية والترابط القائم بين قطاع التجارة الدولية والقطاع المالي.

٩ - وتكتسي المسألة السياساتية ومحورها هو أثر التجارة على العمالة أهمية رئيسية بالنسبة للحكومات في جميع أنحاء العالم (انظر مثلاً منشور منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون ''الأولويات السياساتية للتجارة الدولية وفرص العمل'' (Policy Priorities for International Trade and Jobs)[٧]، وهو منشور صدر مؤخراً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وأصدر البنك الدولي تقرير التنمية في العالم عام ٢٠١٣[٨] بعنوان ذي دلالة هو ''فرص العمل''. وفي سياق الأمثلة على التجارة المنتِجة للعمالة، يركز التقرير على تنمية مناطق تجهيز الصادرات في سري لانكا، التي كانت وراء انطلاق صناعة الملابس. ومقارنةً بسائر قطاعات الاقتصاد، تُوفر هذه الجيوب الاقتصادية هياكل أساسية أفضل وبيئة تنظيمية مواتية بدرجة أكبر. ونتيجةً لذلك، فقد استطاعت جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي وأصبحت تشكل مصدراً لجزء كبير من صادرات سري لانكا. وتمكَّن المنتجون المحليون في هذه المناطق من الاستفادة من الآثار العنقودية. واستطاعت هذه الصناعة، من خلال تفوقها في الأداء على المنافسين في الكثير من البلدان النامية الأخرى، الانتقال إلى درجة أعلى في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، وتحويل المصانع إلى مراكز لوضع التصاميم. وتحاول عدة دراسات، في تناولها أثر تحرير التجارة على أسواق العمل، أن تقدِّر ''محتوى التجارة من فرص العمل'' وأن تستدل تماماً أين تنشأ فرص العمل ومَن المستفيد من تحرير التجارة والاستثمار.

(٧) Douglas Lippoldt, ed. (Paris, OECD, 2012), e-publication، متاح على: http://www.oecd.org/site/tadicite/policyprioritiesforinternationaltradeandjobs.htm.

(٨) Washington D.C., 2012، متاح على: http://go.worldbank.org/TM7GTEB8U0.

١٠ - الأثر الناجم عن الصدمات على صعيد الاقتصاد الكلي - اتسمت الأزمة المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بانهيار تجاري على نحو متزامن وغير متوقع في جميع الاقتصادات[٩]. ولو توافر عرض بياني أفضل لدى البلدان، لتحديد القيمة المضافة في صناعات معيَّنة، مثل صناعة السيارات[١٠] وصناعة السلع الإلكترونية الاستهلاكية، يساعد واضعي السياسات على التنبؤ بالاحتمالات الممكنة للأثر الناجم عن الأزمة في ظل تنقلها عبر مختلف الاقتصادات المترابطة. وفي حين أحدثت الأزمة المالية صدمة عامة بالنسبة إلى جميع البلدان، فإن الكوارث الطبيعية، مثل أمواج تسونامي التي تأثرت بها اليابان في المقام الأول، في عام ٢٠١١، ستُحدث صدمات اقتصادية على نحو أكثر تحديداً في البلدان المرتبطة باليابان اقتصادياً، بفضل الدور الهام الذي تضطلع به اليابان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة في صناعات معيَّنة. وبمعرفة أوجه الترابط الاقتصادي مع البلدان الأخرى ضمن سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، ستتمكن الحكومات من إجراء تحليل أفضل للمخاطر التي تتعرض لها اقتصاداتها الوطنية.

١١ - استقرار النظام المالي - تناولت ورقة عمل[١١] صدرت مؤخراً عن صندوق النقد الدولي المسألة نفسها، أي الصدمات الناشئة على صعيد الاقتصاد الكلي، بالتطرق إلى الجانب المالي. وعلى خلفية زيادة التركيز على استقرار النظام المالي، طلبت مجموعة العشرين إلى مجلس الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي تحديد وسدّ الثغرات القائمة في البيانات التي كشفت عنها الأزمة العالمية. وتلبيةً لهذا الطلب، أجرى صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي مشاورات مكثفة مع مستخدمي ومجمِّعي البيانات، وأصدرا مجموعة من التوصيات التي تتمحور حول أربعة مواضيع هي: تراكم المخاطر في القطاع المالي، والصلات المالية القائمة عبر الحدود الوطنية، وضعف الاقتصادات المحلية أمام الصدمات، وتحسين الإبلاغ عن الإحصاءات الرسمية. ولعل الأهم هو أنه يجري حالياً وضع رؤية بعيدة الأمد انطلاقاً من هذه التوصيات. والغاية من ذلك هي أن يتم، مع مرور الوقت، توسيع نطاق الحسابات القطاعية كي تشمل ما يسمَّى بيانات تدفق الأموال مع تحديد الجهة المرسِلة

---

(٩) *Global value chains in a Post crisis world*, Olivier cattaneo, Gary Gereffi and Corrlia Staritz, eds. (Washington D.C., World Bank, 2012)، متاح على:
http://www.cggc.duke.edu/pdfs/Gereffi_GVCs_in_the_Postcrisis_World_Book.pdf.

(١٠) انظر Timothy J. Sturgeon and Johannes Van Biesebroeck *Effects of the crisis on the automotive industry in developing countries: a global value chain perspective (World Bank Policy Research Working Paper No.5330 Washington D.C., June 2010)*.

(١١) انظر Robert Heath: *"Why are the G-20 Data Gaps Initiative and the SDDS Plus relevant for financial stability analysis?"*, November 2012.

والجهة المتلقية، أي بيانات عمّن يمسك بالأدوات المالية، ولِمن تعود هذه الأدوات داخل الاقتصاد المحلي وفي سائر العالم. والغرض من هذه الرؤية، في نهاية المطاف، هو وضع بيانات تحدد الجهة المرسِلة والجهة المتلقية على الصعيد المحلي وعبر الحدود الوطنية في آن معاً.

١٢ - ومن شأن هذه البيانات، باستخدام تعاريف متساوقة ومفاهيم مستعملة في الحسابات القطاعية والدراسات الاستقصائية الدولية، من أن توفر فهماً للعلاقة القائمة بين النظام المالي الدولي والاقتصاد الحقيقي. وسيتمكن المحلِّل الناجح من تحديد نقاط ضعف قطاع التجارة الدولية على الصعيد المحلي، ومواطن هشاشته على الصعيد الدولي أمام المؤسسات المالية وغير المالية للاقتصادات الأخرى.

ثالثاً - نُظم المعلومات التجارية في عام ٢٠٢٠

١٣ - وكما حدث في المنتدى العالمي للإحصاءات التجارية، برز طلب قوي من واضعي السياسات والمحللين التجاريين والاقتصاديين والباحثين للحصول على بيانات أكثر شمولاً وتكاملاً بشأن التجارة الدولية والعولمة، بهدف التوصل إلى فهم أفضل لأثرها على النمو والتنمية الاقتصادية والعمالة، والترابط الاقتصادي بين البلدان على صعيد الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. وينبغي أن تستجيب المعلومات المتعلقة بالتجارة الدولية التي يقدمها الإحصائيون لهذه المطالب. ومن شأن تحقيق تكامل أوثق بين الإحصاءات التجارية والبعدين الإنتاجي والمالي للحسابات القومية وميزان المدفوعات أن يعزز أيضاً القيمة التحليلية لهذه البيانات في استكشاف العلاقات الديناميكية القائمة بين التجارة والتنمية. غير أن الإحصائيين يحتاجون أيضاً إلى الأدوات المناسبة والموارد والترتيبات المؤسسية والدعم السياسي لإنجاز هذه المهمة.

١٤ - وفي هذا السياق، وضعت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية مذكرة معلومات أساسية بعنوان ''نُظم المعلومات التجارية الدولية في عام ٢٠٢٠''[(١٢)]، وقد أقرتها فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وتحدد الوثيقة بالتفصيل الخطوات الواجب اتخاذها والأهداف الواجب تحقيقها من أجل تحسين إحصاءات التجارة الدولية على مدى العقد المقبل. وعلى وجه التحديد، تشير الوثيقة إلى ٢٠ هدفاً ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠. ورغم أن الأوساط الإحصائية العالمية لم تُصدر توصيات رسمية بتحقيق هذه الأهداف، فإنها ترسم اتجاهاً ممكناً للإحصاءات التجارية في المستقبل.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر http://unstats.un.org/unsd/trade/s_geneva2011/.

١٥ - وأجرى مكتب الإحصاء الأسترالي دراسة[١٣] لتحديد ما إذا كان هذا المكتب في موقع يمكِّنه من تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وقيَّم المكتب الأهداف تحت بنوده الرئيسية الثلاثة، وهي الترتيبات المؤسسية، وإنتاج البيانات الإحصائية، ونشر البيانات وتحليلها. وفي ما يتعلق بالترتيب المؤسسي، فإن مكتب الإحصاء الأسترالي هو مؤسسة مركزية، ولذلك، فهو في موقع جيد ليشمل نطاق العمل الكامل المتعلق بإحصاءات التجارة الدولية. وقد يشكل الإطار القانوني والترتيبات المؤسسية القائمة في البلدان الأخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والصين والهند، تحديات لا يعرفها نظام أستراليا الإحصائي نظراً إلى طابعه المركزي.

١٦ - أما بالنسبة إلى إنتاج البيانات الإحصائية، فإن مكتب الإحصاء الأسترالي عاكف حاليا على تنفيذ مشروع لنقل إطار الدراسة الاستقصائية للتجارة الدولية في الخدمات إلى سجل الأعمال التجارية للمكتب. لكن تحديد الوحدات التي تشارك في التجارة الدولية في الخدمات سيظل يشكل تحدياً نظراً إلى عدم وجود مصدر يحدد هذه الوحدات بوضوح. ومن المقرر أن يكتمل إجراء النقل هذا في آذار/مارس ٢٠١٣. ويتمتع مكتب الإحصاء الأسترالي بموقع جيد نسبياً للربط بين السلع التجارية للشركات وسجل الأعمال التجارية للمكتب، وسيمتد ذلك إلى الخدمات أيضاً. ويُنتج المكتب بعض المعلومات انطلاقاً من قاعدة البيانات الموصولة، لكن هناك إمكانية للقيام بالمزيد. ويدرك مكتب الإحصاء الأسترالي الطلب على المعلومات المتعلقة بطريقة الإمداد وفروع الشركات الأجنبية لكنه لا يتلقى تمويلاً في الوقت الراهن لجمع أو تجميع هذه المعلومات. وقد أعرب أصحاب المصلحة الأستراليون عن اهتمامهم بدرجة أكبر بكثير بفروع الشركات الأجنبية في الخارج مقارنةً بفروع الشركات الأجنبية في الداخل. ولا يرى مكتب الإحصاء الأسترالي أنه ينبغي إنتاج إحصاءات فروع الشركات الأجنبية بتواتر عال.

١٧ - وأخيراً في ما يتعلق بنشر البيانات، يُصدر المكتب منشوراً شهرياً موحداً بعنوان ''التجارة الدولية في السلع والخدمات'' (International Trade in Goods and Services). ولدى المكتب بعض الهياكل الأساسية التي ستيسِّر نشر إحصاءات التجارة الدولية وفقاً لخصائص الشركات، ولكنه يتعين بذل المزيد لإتاحة إصدار هذه المعلومات. ويرى المكتب أن بعض الخصائص (الموقع الجغرافي للشركات مثلاً) يتطلب المزيد من العمل المفاهيمي. وينبغي إجراء تحليل كامل لنسبة العائد إلى التكلفة في إنتاج هذه المعلومات. وقد أبدى

(١٣) قُدمت الدراسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في باريس، في اجتماع الفرقة العاملة المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في السلع والخدمات التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

المكتب موقفا أعم مفاده أن الموارد، وعبء تقديم البيانات، والسرية، والتحدي في إنتاج المجموعة الحالية من إحصاءات الاقتصاد الكلي العالية الجودة في الاقتصاد العالمي تشكل، مجتمعةً، عقبات كبيرة أمام تحقيق هذه الأهداف.

رابعا – إحصاءات التجارة الدولية للبضائع

١٨ – اعتمدت اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٠ (انظر E/2010/24، الفصل الأول، باء، المقرر ١٠٣/٤١، الفقرة (ب))، وثيقة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: المفاهيم والتعاريف لعام ٢٠١٠[١٤]، التي تتضمن التوصيات الدولية لقياس تجارة البضائع. ولا تزال الحركة المادية للبضائع عبر الحدود هي الأساس المفاهيمي لهذه الوثيقة وهي مختلفة عن المبدأ المستخدم لتسجيل معاملات البضائع على النطاق الدولي في نظام الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات، الذي يستند إلى تغير ملكية البضائع في المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين. ويترتب على هذا الفرق المفاهيمي بين هذه الوثيقة ونظام الحسابات القومية/ميزان المدفوعات الإبلاغ عن مجموعين مختلفين لتجارة البضائع، أحدهما قائم على أساس الوثيقة التجارة الدولية للبضائع، والآخر على أساس ميزان المدفوعات.

١٩ – ولتجارة البضائع على أساس وثيقة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع أهميتها الخاصة بها إذ أنها تشير إلى كمية البضائع التي تدخل البلد وتغادره فعليا. وتظل بيانات وثيقة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع هي الأساس لتجميع بيانات التجارة على أساس ميزان المدفوعات، وهي ضرورية من حيث كونها مُدخلاً في تقدير التجارة في القيمة المضافة. وتظل أيضا لتجارة البضائع على أساس وثيقة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع جدوى تامة من منظور تحليلي، لأن القيم الإجمالية للتجارة تبين لنا مقدار ما أنفقه المستهلكون والشركات والإدارات على السلع والخدمات المستوردة. علاوة على ذلك، فإن البيانات المعدة على أساس إحصاءات التجارة الدولية للبضائع مهمّة لأي تحليل يتطلب تدفقات مادية للبضائع، مثل حساب أرصدة الأغذية والطاقة، أو لتحليل البيئة، والتحليلات المتصلة بسياسة النقل. ويعتمد تخطيط الهياكل الأساسية للموانئ البحرية والجوية والنقل عبر خطوط السكك الحديدية والطرق كثيرا على إحصاءات الواردات والصادرات هذه.

(١٤) المجموعة ميم، العدد ٥٢، التنقيح الثالث، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.XVII.13).

٢٠ - وليتسنى دعم تقديم أفضل للمعلومات اللازمة لصنع السياسات، تقدم وثيقة إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لعام ٢٠١٠ توصيات جديدة لإعداد تقييم للواردات على أساس فوب (تسليم ظهر السفينة) إضافة إلى التقييم المعياري على أساس سيف (شاملا الكلفة والتأمين وأجور الشحن)، لتسجيل بلد الشحنة إضافة إلى بلد المنشأ وبلد الوجهة النهائية، من أجل تجميع ونشر إحصاءات التجارة الدولية للبضائع حسب طريقة النقل، ولتسجيل معلومات عن الإجراءات الجمركية السارية على فرادى المعاملات، التي تتضمن إجراءات تشمل، على سبيل المثال، الواردات للتجهيز الداخلي، والصادرات للتجهيز الخارجي، والصادرات بعد التجهيز الداخلي. وفي ما يتعلق بتحليلات سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، وإعداد جداول للمدخلات - النواتج على النطاق الدولي، ستكون لهذه البنود الجديدة من البيانات فائدة قصوى.

٢١ - ومن المفيد أيضا أن نتفكر بإمعان أكبر في التوصية القائمة بشأن بلد المنشأ باعتباره البلد الشريك في حالة الواردات، حيث يمكن أن يساعد ذلك على تحديد الأهمية النسبية للبلدان في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي، لأن ''بلد المنشأ'' يعني البلد الذي حدث فيه آخر تحويل كبير للسلع الوسيطة أو النهائية. وتختلف قواعد المنشأ بين البلدان، إلا أنها تستند بوجه عام إلى عامل تغير كبير يحدث في المنتج نفسه (من حيث تغير الرمز في تصنيف السلع الأساسية) و/أو عامل تغير كبير يحدث في قيمة المنتج. وفي هذا السياق، فإن تحليل سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي سيستفيد أيضا من تصنيف بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع من حيث الاستهلاك الوسيط والرأسمالي والنهائي، وفقا للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة، على النحو المبين في الفرع السادس.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، فإن ربط إحصاءات التجارة التقليدية المعدة على أساس الجمارك بالبيانات المستمدة من سجل الأعمال التجارية، وبالبيانات القائمة بالفعل المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأعمال التجارية، سيتيح إمكانية الحصول على معلومات ذات صلة بالتجارة عن عدد كبير من الأبعاد الجديدة دون زيادة العبء على مقدمي البيانات. على سبيل المثال، فإن ربط إحصاءات التجارة بإحصاءات الأعمال التجارية يتيح تحليل تأثير التجارة على العمالة، والأجور، والتخصص في الصناعة، والاستثمار الأجنبي، وتطور الخدمات المساعدة، والتطور الاقتصادي العام على الصعيد الوطني وكذلك، على وجه الخصوص، على الصعد دون الوطنية. ويمكن أن يَرصُد أيضا انعدام التجانس الذي غالبا ما تتسم به الشركات المصدِّرة والشركات غير المصدِّرة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحسين كبير في جودة التجارة في تقديرات القيمة المضافة. ويرد في الفرع السابع مزيد من التفاصيل عن ربط إحصاءات التجارة بإحصاءات الأعمال التجارية.

خامسا – إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات

٢٣ – اعتمدت اللجنة الإحصائية أيضا، في دورتها الحادية والأربعين المعقودة في عام ٢٠١٠ (انظر E/2010/24، الفصل الأول، باء، المقرر ١٠٤/٤١)، التوصيات الواردة في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠[١٥]، الذي يتضمن التوصيات المستكملة لإحصاءات ميزان المدفوعات وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية وإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي وطرق توريد الخدمات في سياق مفاوضات الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات[١٦]. ويجمع الدليل بين إحصاءات التجارة في الخدمات للمقيمين/غير المقيمين وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية ضمن إطار طرق توريد الخدمات. ويخصص الدليل الجديد فصلا مستقلا لشرح الطرق الأربع، ولا سيما الطريقة ٤.

٢٤ – ويوصي الدليل بتنفيذ أربعة عناصر أساسية في المرحلة الأولى، هي: (أ) تعريف معاملات الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين وتقييمها وتصنيفها وتسجيلها، وفقا لدليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة (BPM6)[١٧]؛ (ب) التفاصيل الإضافية في فئات الخدمات الواردة في التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٠، والتي تشكل أهمية اقتصادية للبلد أو المنطقة المعدة للبيانات؛ (ج) إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي؛ (د) المتغيرات الرئيسية لإحصاءات فروع الشركات الأجنبية حسب النشاط الاقتصادي. وفي حالة كل عنصر من تلك العناصر الأساسية، يوصي الدليل بإدراج تفاصيل للبلد الشريك. وفي حالة معاملات الخدمات بين المقيمين وغير المقيمين، يتوقع إعداد تفاصيل للبلد الشريك، أولا على مستوى تجارة الخدمات ككل، وثانيا لكل فئة من فئات الخدمات الرئيسية وللبنود الإضافية المؤثرة اقتصاديا الواردة في التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات. وفي حالة إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية، فإن الهدف هو إبلاغ تفاصيل البلد الشريك بصورة مجملة من ناحية، ومن حيث الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. ويمكن في المرحلة الثانية تنفيذ عدد آخر من العناصر الموصى بها، لا سيما، إدخال مزيد من التفاصيل على التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، وزيادة متغيرات إحصاءات فروع الشركات الأجنبية، وتحديد التجارة بين الأطراف التي توجد بينها صلات والأطراف التي لا توجد بينها صلات، وقيمة توريد الخدمات على النطاق الدولي حسب الطريقة، وعدد الأشخاص الطبيعيين المشمولين بالطريقة ٤ الواردة في الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات.

---

(١٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.XVII.14.

(١٦) الصكوك الدولية التي تجسد نتائج مفاوضات جولة أوروغواي، التي جرت في مراكش في نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة اللغات، رقم المبيع GATT 1994-7).

(١٧) Washington D.C., IMF, 2009.

ألف – خدمات الصناعة التحويلية

٢٥ – وفقا للتغيرات الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، يتعلق التغير الأبرز في التوصيات الواردة في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠ باستحداث ''خدمات الصناعة التحويلية على المدخلات المملوكة لآخرين''. ففي الحالات التي تقوم فيها شركات بتجهيز سلع من دون الحصول على ملكية المدخلات المستوردة أو ملكية السلع المجهزة المصدرة، تعالج المعاملة الدولية الآن باعتبارها استيرادا لخدمات يقوم به البلد الذي ينتمي إليه مالك السلع. وهذه الحالات مصنّفة أيضا من حيث هي ''سلع للتجهيز'' أو ''تجهيز بموجب عقد''. ولا تقتصر نتيجة هذا التغيير في المعالجة الإحصائية على أن بعض المعاملات ستصنف الآن في فئة ''خدمات الصناعة التحويلية على المدخلات المملوكة لآخرين''، وإنما ينبغي شطب معاملات السلع المناظرة (كما هي مسجلة في بيانات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع) من إحصاءات التجارة الدولية للبضائع على أساس ميزان المدفوعات. ولتنفيذ هذه التوصية الجديدة، يتعين أن يميز الإحصائيون بين المعاملات في السلع المقترنة بتغير في الملكية والمعاملات التي لا يحدث فيها تغيُّر في الملكية، وهو ما يمكن أن يشكل تحديا ويعني ضمنا وجود حاجة إلى معلومات إضافية، نظرا لأن الشركة نفسها يمكن أن تجهز السلع لحسابها الخاص ولحساب آخرين. وهذه الممارسات التجارية مألوفة في صناعات النسيج والسيارات وتكنولوجيا المعلومات. والمعروف أيضا أن مصافي تكرير النفط تعالج النفط الخام بموجب عقد. ويمكن أن يكون أحد مصادر المعلومات الإضافية هو سجل العمل التجاري إذا كان يسجل علاقات الملكية والسيطرة بين المؤسسات المشاركة في التجارة. وحتى بافتراض ذلك، يمكن أن يتعين جمع بيانات إضافية عن الترتيبات التعاقدية الفعلية للمعاملات الدولية التي تجريها المؤسسات الخاضعة للسيطرة الأجنبية.

٢٦ – ويمكن، في الواقع، أن يوفر هذا التحدي في جمع البيانات فرصة للحصول على مزيد من المعلومات عن مسألة التجارة والإنتاج العالمي. فمن ناحية، يتعين تحديد المؤسسات التي تشارك في التجهيز بموجب عقود وإخضاعها لدراسات استقصائية (للحصول على معلومات تتعلق بالمدفوعات التي تسدد إليها ومعلومات أخرى عن صادرات خدمات الصناعة التحويلية)؛ ومن ناحية أخرى، يتعين ربط هذه المؤسسات بمعلومات التجارة على أساس الجمارك لتحديد السلع التي قامت هذه الشركات باستيرادها (كمدخلات) وتصديرها (كنواتج) في إطار عملية الإنتاج. وستؤدي هذه الدراسات، إلى جانب عملية ربط البيانات الجزئية، إلى زيادة المعرفة بنماذج الحوكمة ونماذج العمل الاستراتيجي للشركات المساهمة في الإنتاج العالمي ومن ثم تحسين قياس التجارة الدولية.

باء – إحصاءات فروع الشركات الأجنبية

٢٧ – تمثل إحصاءات فروع الشركات الأجنبية وإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي بطبيعة الحال عنصرا مهما للغاية في تحليل الترابط الاقتصادي بين البلدان. وتشير إحصاءات فروع الشركات الأجنبية إلى الإحصاءات المتعلقة بمؤسسات موجودة في بلد واحد تكون حصة الأغلبية فيها (أكثر من ٥٠ في المائة) مملوكة لمؤسسة مقيمة في بلد آخر. أما الكيانات التجارية التي تستوفي معايير إحصاءات فروع الشركات الأجنبية، فهي مجموعة فرعية من المجتمع الإحصائي للاستثمار المباشر الأجنبي، إلا أن نطاق إحصاءات فروع الشركات الأجنبية يتجاوز كثيراً الإحصاءات التي جرى العرف على إعدادها للاستثمار المباشر الأجنبي. ولبيانات إحصاءات فروع الشركات الأجنبية أهمية أيضا في فهم تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي على مجموعة واسعة من العناصر الاقتصادية، مثل الناتج والعمالة والقيمة المضافة والتجارة، لا مجرد المعاملات الاستثمارية والمواقف التي تشكل بؤرة تركيز الاستثمار المباشر الأجنبي.

٢٨ – ولإعداد إحصاءات فروع الشركات الأجنبية، يُتبع عموما نهجان أساسيان لا يكون أحدهما مانعا للآخر بالضرورة. ويقتضي النهج الأول إجراء دراسات استقصائية تنفذها وكالة إحصائية وطنية أو البنك المركزي، تُطلب فيها معلومات بصورة مباشرة عن عمليات الفروع المقيمة للمؤسسات الأجنبية والفروع الأجنبية للمؤسسات المحلية. أما النهج الثاني، الذي يمكن أن يستخدم فقط للاستثمار الموجه للداخل، فإنه يحدد من واقع البيانات الموجودة عن المؤسسات المقيمة المجموعةَ الفرعية التي تتألف من مؤسسات خاضعة لسيطرة أجنبية. وسواء استخدم هذا النهج أو ذاك، فمن المرجح أن تكون هناك روابط بالبيانات الموجودة عن الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي الحالات التي تجري فيها دراسات استقصائية لفروع الشركات الأجنبية، فإن سجلات الأعمال التجارية المستخدمة لجمع بيانات الاستثمار المباشر الأجنبي تستخدم عادة لتحديد الفروع الخاضعة لسيطرة أجنبية التي يمكن أن تجمع بشأنها أيضا متغيرات إحصاءات فروع الشركات الأجنبية.

جيم – الاستعانة بمصادر خارجية لأداء مهام العمل

٢٩ – وأخيرا، يتمثل أحد النهج الجديدة نسبيا في سياق قياس التجارة الدولية في الخدمات في أداء مهام العمل بالاستعانة بمصادر دولية، وهو ما سيحسّن فهم طريقة تنظيم الشركات التجارية لنفسها وعملها على الصعيد الدولي. فالشركات، في سعيها لتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة وتخفيض تكلفة العمالة، تقوم بصورة متزايدة بنقل مهام العمل التي تؤدى حاليا داخلها أو بالاستعانة بمصادر محلية، إلى مؤسسات إما غير منتسبة أو منتسبة لها

موجودة بالخارج. وغالبا ما ينتج عن ذلك نقل وظائف إلى الخارج، وهو مما يؤثر على العمالة والنشاط الاقتصادي على النطاق المحلي. ووفقا لدراستين أجريتا مؤخرا (في عامي ٢٠٠٧[١٨] و ٢٠١٢) حاول بعض البلدان الأوروبية قياس الاستعانة بمصادر دولية لأداء مهام العمل. وكانت إحدى السمات المهمة في الدراسة تقسيم الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات إلى عدد من مهام العمل الرئيسية والمهام الداعمة للعمل. وتعادل مهمة العمل الرئيسية النشاط الأساسي للمؤسسة. أما المهام الداعمة للعمل، التي تسمى أيضا أنشطة مكملة، فإنها تنفذ لكي تسمح بإنتاج سلع أو خدمات أو تيسره. وتتضمن مهام الدعم خدمات من قبيل التوزيع، والتسويق، والمبيعات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة والتنظيم، والبحث والتطوير. وفي الوقت الحاضر، يقوم فريق فرعي تقني تابع لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الدولية بإعداد تصنيف دولي لمهام العمل.

٣٠ - وختاما، فإن التطورات الجديدة في مجال إحصاءات تجارة الخدمات ستساعد على تحسين فهم طريقة عمل الشركات التجارية دوليا، لا سيما فيما يتعلق بقياس خدمات الصناعة التحويلية على المدخلات المملوكة لآخرين، وقياس إحصاءات فروع الشركات الأجنبية وإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي، وقياس وتحليل الاستعانة بمصادر دولية لأداء مهام العمل.

سادساً - التصنيفات الموضوعة لاستخدامها في إحصاءات التجارة الدولية

٣١ - كما ورد في مقدمة هذا التقرير، كان أحد الطلبات التي قدمها المشاركون في المنتدى العالمي للإحصاءات التجارية هو إدخال تحسينات على تصنيفات إحصاءات التجارة الدولية. والتصنيفات ذات الصلة لتسجيل التجارة الدولية هي النظام المنسق (آخر طبعة، ٢٠١٢)، والتصنيف الموحد للتجارة الدولية، التنقيح ٤[١٩]، والتصنيف المركزي للمنتجات الصيغة ٢، والتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات (آخر صيغة لعام ٢٠١٠)،

(١٨) انظر Statistics Denmark, Statistics Finland, statistics Netherlands, Statistics Norway, Statistics Sweden, *International Sourcing: Moving Business Functions Abroad* (Copenhagen, Statistics Denmark, June 2008). ومتاحة أيضا على: http://www.cbs.nl/nl-NL/menu/themas/dossiers/globalisering/publicaties/publicaties/archief/2008/2008-international-sourcing-pub.htm.

(١٩) ورقات إحصائية، المجموعة ميم، العدد ٣٤، التنقيح الرابع (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.06.XVII.10).

والتصنيف حسب الفئات الاقتصادية العامة (التنقيح ٤)[٢٠]. وهذه التصنيفات كلها تصنيفات للمنتجات تبين السلعة أو الخدمة التي تُقدم (حيث يشمل التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة أيضا الاستخدام النهائي للمنتج). وبالنسبة لإحصاءات فروع الشركات الأجنبية أو الربط بين إحصاءات التجارة والأعمال، ينبغي أيضا تسجيل النشاط الاقتصادي، حسب تصنيفه في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤)[٢١].

ألف – النظام المنسق

٣٢ – تستخدم إدارات الجمارك في جميع أنحاء العالم تصنيف النظام المنسق لتسجيل الواردات والصادرات من السلع وتعهده منظمة الجمارك العالمية. ويُستكمل النظام في دورة مدتها خمس سنوات يجري خلالها النظر في العناوين الفرعية التي يتزايد فيها حجم التجارة العالمية من أجل تقسيمها إلى عناوين فرعية جديدة، وتقترح الجماعات ذات الاهتمامات الخاصة عناوين فرعية أخرى، وينظر في شطب العناوين الفرعية التي تعكس قدرا ضئيلا من التجارة العالمية. وكما ذُكر، فقد صدرت الطبعة الأخيرة من النظام المنسق في عام ٢٠١٢، وتتضمن خاصة، عددا من الأقسام الفرعية الجديدة تتعلق بالأغذية والسلع الأساسية الزراعية، والسلع التي يجب رصدها للأغراض البيئية.

باء – التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات والتصنيف المركزي للمنتجات

٣٣ – التصنيفات المستخدمة حاليا للتجارة في الخدمات هي التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٠، والتصنيف المركزي للمنتجات، الصيغة ٢، أو الصيغ الإقليمية لهذين التصنيفين مثل تصنيف المنتجات حسب الأنشطة في أوروبا. والتصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات مستمد من عناصر خدمات ميزان المدفوعات مع فئات خدمات أكثر تفصيلا داخل تلك العناصر. ويرد وصف مضمون هذه الخدمات والفئات في دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، ودليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠. وفئات التصنيف المركزي للمنتجات أكثر تفصيلا من فئات التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات ويرد وصفها في الصيغة ٢ للتصنيف

(٢٠) ورقات إحصائية، المجموعة ميم، العدد ٥٣، التنقيح الرابع (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع *E.03.XVII.8*).

(٢١) ورقات إحصائية، المجموعة ميم، الرقم ٤، التنقيح الرابع (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XVII.25).

المركزي للمنتجات، مع ملاحظات تفسيرية. ولا تتوافق فئات التصنيف المركزي للمنتجات مباشرة مع فئات التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، ولكن وُضِع جدول مطابق، يحصر منتجات الخدمة المفصلة الواردة في التصنيف المركزي للمنتجات مقابل فئات الخدمة في التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات. ويتاح جدول المطابقة في صيغة مشروع، على الموقع الشبكي لفرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، الذي تستضيفه وتتعهده الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة.

٣٤ - وظلّت التفاصيل الصادرة لأغراض إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لسنوات عديدة تعادل عمليا التفاصيل الموصى بها لإحصاءات التجارة في الخدمات في الحساب الجاري لخدمات ميزان المدفوعات. ولا يزال الأمر كذلك إلى حد كبير. غير أن واضعي السياسات، أبدوا اهتماما متزايدا تدريجيا بالحصول على مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، كما أُعرب عن ذلك بوضوح في المنتدى العالمي للإحصاءات التجارية. ووُضع التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات لتوفير هذه التفاصيل الإضافية ضمن عناصر الخدمات الرئيسية لميزان المدفوعات. ولتجميع إحصاءات التجارة في الخدمات عن طريق التصنيف الموسع لخدمات ميزان المدفوعات، يتعين جمع البيانات من الأعمال التجارية بالنسبة لجزء كبير من فئات الخدمات وتكميلها بدراسات استقصائية للأسر المعيشية أو دراسات استقصائية للحدود بالنسبة للفئات الأخرى كالسفر. ولاتباع نهج متكامل للإحصاءات الاقتصادية، يوصى بإجراء دراسة استقصائية للأعمال التجارية (أو بيانات إدارية عن الأنشطة التجارية) تطلب بيانات عن مجموعة كاملة من الخدمات. وفي هذه الحالة، يمكن الاسترشاد بالتصنيف المركزي للمنتجات في جمع البيانات.

جيم - التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة

٣٥ - الهدف الرئيسي من التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة هو إتاحة إطار تحليلي للمقارنة الدولية لإحصاءات التجارة والإنتاج التي تُعالج المنتجات، لا سيما مقارنة الاستخدام النهائي لهذه المنتجات مصنفة حسب الاستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال والاستهلاك النهائي. وقد وُضع التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة، لأول مرة، لجدولة إحصاءات التجارة الدولية، ولكن يمكن استخدامه أيضا لإحصاءات الإنتاج والأسعار. ويتضمن الهيكل الحالي للتصنيف في مستواه الأعلى مزيجا من الفئات الاقتصادية وفئات الاستخدام النهائي، أي الأغذية والوقود ومعدات النقل، فضلا عن اللوازم الصناعية والسلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية. وسيكون من الأفضل إذاً، لكفالة وضوح التحليل الاقتصادي، أن يُفصل تماما بين الفئات الاقتصادية وفئات الاستخدام النهائي.

٣٦ - وعلى الرغم من أن السمة المميزة للتصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعة هي التصنيف حسب الاستخدام النهائي، اقترح أن يتكون المستوى الأول من التصنيف المنقح حسب الفئات الاقتصادية الواسعة من الفئات الواسعة والفئات الاقتصادية ذات الصلة. فمن خلال هذه القطاعات، تستمد فئات الاستخدام النهائي مغزاها وتفسيرها. على سبيل المثال، يختلف تكوين رأس المال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية التي هي البناء والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن المفيد رؤية تلك الاختلافات عند إجراء مقارنات دولية. وبالمثل، تختلف الاقتصادات اختلافا كبيرا في الاستهلاك الوسيط للطاقة، أو النقل، أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو سلع وخدمات المنسوجات. ولما كان تصنيف الاستخدام النهائي للسلع لا يطابق بشكل دقيق تصنيف الاستخدام النهائي للخدمات، لا سيما في حالة تكوين رأس المال، فإن المستوى الثاني المقترح للتصنيف المنقح حسب الفئات الاقتصادية الواسعة يتألف من السلع والخدمات، ويتألف المستوى الثالث من فئات الاستعمال النهائي. وكما تقدم، فلا تزال التفاصيل المحددة قيد المناقشة.

سابعا - الربط بين إحصاءات التجارة والإحصاءات الاقتصادية الأخرى

٣٧ - لقد جرت العادة أن تعالج إحصاءات التجارة الدولية والإحصاءات التجارية باعتبارهما مجالين مختلفين للإحصاءات، فكلاهما يعكس وجهة نظر جامعي البيانات ومستخدميها. واختلاف مصادر البيانات والمنهجيات والتصنيفات يعقِّد عملية ربط البيانات. وعلى الرغم من هذه الاختلافات الواضحة، هناك سمات مشتركة بين إحصاءات التجارة وإحصاءات إدارة الأعمال، تتمثل أولاها بطبيعة الحال في أن إدارة الأعمال التجارية هي التي تأخذ القرارات في نهاية المطاف بشأن الاتجار على النطاق الدولي وبشأن الأنواع الأخرى من الترتيبات التجارية الدولية، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء فروع الشركات الأجنبية والاستعانة بمصادر خارجية لأداء مهام إدارة الأعمال التجارية. وسيتيح الربط بين إحصاءات التجارة وإحصاءات إدارة الأعمال أفكارا جديدة ذات فائدة سياسية وتحليلية، لا سيما في سياق تحليل أثر العولمة على القدرة التنافسية والنجاح الاقتصادي للمنشآت التجارية.

٣٨ - وهناك نهج واعد فيما يتعلق بالحصول على مزيد من المعلومات عن الأعمال التجارية المشاركة في التجارة الدولية يتطلب القيام بربط البيانات على المستوى الجزئي، الذي ينطوي على عدة سمات جذابة. ويجري تجميع بيانات سجل إدارة الأعمال التجارية وإحصاءات التجارة الدولية للبضائع أساسا من المصادر الإدارية، ولا يقتضي جمع بيانات إضافية. وسيتم الربط بين البيانات التجارية المفصلة مع المتغيرات الاقتصادية المتاحة في سجل الأعمال

التجارية، مثل النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وعدد الموظفين، ودوران العمل وعلاقات الملكية والسيطرة على الشركات. علاوة على ذلك، يمكن الربط أيضا بين الدراسات الاستقصائية الأخرى الموجودة عن الأعمال التجارية (بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإحصاءات البحث والتطوير والإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية) أو غير ذلك من البيانات الإدارية المتعلقة بالأعمال التجارية، لتوسيع نطاق الإحصاءات المتصلة بالأعمال التجارية. ويتيح هذا الربط الأساس اللازم لوضع عدد من المؤشرات ذات الصلة بالسياسات، كتلك التي وُضعت في قاعدة بيانات التجارة حسب خصائص الشركات للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية.

٣٩ - وتتوقف نوعية الإحصاءات المستندة إلى ربط السجلات إلى حد كبير على معدلات المقابلة بين مجموعات مصادر البيانات. ويمكن التعبير عن معدلات المقابلة من حيث القيمة التجارية وعدد الشركات التي تجري المقابلة بينها. وفي إطار مشروع التجارة حسب خصائص الشركات، بينت جولات جمع البيانات حتى الآن أن معدلات التطابق ممتازة في معظم الحالات، وخاصة عند قياسها من حيث القيمة التجارية. ومن أسباب فشل المقابلة بين الشركات اختلاف رموز التعريف المستخدمة، والاختلافات في نطاق أنشطة الشركات التجارية (على سبيل المثال، لا يشمل سجل الأعمال التجارية، في بعض الأحيان، الشركات الزراعية والإدارة العامة والأفراد) والاختلافات فيما يتعلق باستكمال السجلات.

٤٠ - وليس الربط بين إحصاءات التجارة وإدارة الأعمال التجارية مسألة تنفرد بها البلدان المتقدمة النمو. فقد بدأ المكتب الإحصائي الوطني في كوستاريكا، بدعم من الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بربط الإحصاءات الجمركية المفصلة لتجارة البضائع بسجل الأعمال التجارية. والنتائج الأولية مشجعة إذ تبين وجود معدلات مقابلة مرتفعة للصادرات ومتوسطة من ناحية الواردات. ومن المتوقع أن يوفر هذا الربط جداول موحدة للنواتج على الأجل الطويل. وعلى الأجل القصير، سيُستفاد من هذه النتائج في مشروع تتولى قيادته وزارة التجارة الخارجية، الغرض منه رفع مستوى صناعات التصدير في كوستاريكا في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي.

٤١ - وإضافة إلى الأعمال التحضيرية لوضع قاعدة بيانات التجارة حسب خصائص الشركات، يشارك العديد من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مشروع الربط بين البيانات الجزئية الذي لا يقتصر على ربط إحصاءات التجارة الدولية للبضائع بسجلات إدارة الأعمال التجارية فحسب، بل وبالإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية، وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.

ويوفر ذلك إطارا تحليليا أوفى فيما يتعلق بالعلاقة بين التجارة والإنتاج العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن لائحة الاتحاد الأوروبي الجديدة المتعلقة بسجلات الأعمال التجارية تجعل تسجيل علاقات السيطرة بين الشركة وشركتها الأم ملزمة. وفي ما يسمى بسجل المجموعة الأوربية، يقوم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بتجميع هذه المعلومات من سجلات الأعمال التجارية الوطنية وبناء هيكل لأكبر مجموعات الشركات المتعددة الجنسيات في الاتحاد الأوروبي. وسيتيح تطبيق سجل المجموعة الأوروبية إمكانيات جديدة لروابط السجلات. وفيما يتعلق بإحصاءات التجارة، يسمح التطبيق بربط التجار مباشرة بمجموعات الشركات، سواء منها الخاضعة للسيطرة المحلية أو الأجنبية، ويجعل من الممكن حساب المؤشرات الرئيسية للعولمة بطريقة منسقة، دون جمع بيانات إضافية.

٤٢ - وفي حين يتيح الربط بين البيانات الجزئية على الصعيد الوطني وفرة من الإمكانيات لتحليل التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، فسيكون من المفيد، على الصعيد الدولي، الحصول على مجموعة موحدة من المؤشرات للمقارنة بين البلدان. وفي هذا السياق، عقدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حلقة عمل خاصة بشأن الربط بين إحصاءات التجارة وإدارة الأعمال لتحديد درجة التفاصيل التي يمكن عندها وضع مؤشرات جديدة عن الشركات التجارية (المستوردة والمصدرة) لتوفر أكبر قدر ممكن من التفصيل (من حيث الملكية، والتصنيف الصناعي والحجم)، مع الوفاء، في الوقت ذاته، بالقيود الوطنية المتعلقة بالسرية. وعلى وجه العموم، تمثل السرية مشكلة في أي نوع من أنواع الربط بين البيانات الجزئية، وقد ترغب الدوائر الإحصائية العالمية في وضع بعض التوجيهات بشأن أفضل السبل للتعامل مع هذه المسألة.

٤٣ - وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى المبادئ التوجيهية لتكامل الإحصاءات الاقتصادية[٢٢] التي وُضعت مؤخرا. وتؤكد الاتجاهات الاقتصادية من قبيل العولمة والأزمة المالية والتحديات المالية على نطاق العالم، أهمية إصدار البلدان بيانات دقيقة ومتسقة وآنية ضمن إطار متكامل. وتوافر معلومات بشأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وبيانات عن الميزانيات والتجارة الدولية أمر ضروري لتقييم الآثار في شتى البلدان وتنسيق سياسات نقدية ومالية وتنظيمية، وتجارية فعالة.

(٢٢) من منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريبا.

ثامنا – التجارة من حيث القيمة المضافة

٤٤ – في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، أعلنت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية أنهما وقّعتا رسالة تفاهم بهدف وضع إحصاءات بشأن التجارة من حيث القيمة المضافة[٢٣]. وستقوم المنظمتان، في جملة أمور، بإعداد قاعدة بيانات عن تدفقات التجارة المُقدَّرة من حيث القيمة المضافة يكون الاطلاع عليها متاحا للجمهور. ومن المفترض أن يساعد قياس التجارة من حيث القيمة المضافة في الجهود المؤدية إلى تحسين فهم أوجه ترابط الاقتصادات الوطنية اليوم، ودعم تصميم سياسات وقواعد تنظيمية تجارية أفضل في جميع أنحاء العالم. ووفقا لما ذكرته المنظمتان، فإن تزايد احتواء الصادرات على مدخلات وسيطة مستمدة من مصادر خارجية، يجعل من الصعب تحديد الإسهام الحقيقي الذي قد يقدمه نوع معين من الصادرات في الرفاه المادي لاقتصاد ما، سواء من حيث الإيرادات أو من حيث العمالة. وعلاوة على ذلك، فإن الإحصاءات التقليدية المتعلقة بالتجارة لا تتيح بالضرورة إمكانية تحديد تلك القطاعات الاقتصادية، حيث يكمن مصدر القيمة المضافة. وفي الاقتصادات المتقدمة، يمثّل قطاع الخدمات مصدر حصة كبيرة من مجموع القيمة المضافة التي تولّدها صادرات المنتجات المصنّعة. ومن ثم، فإن تفكيك سلسلة القيمة المحلية إلى مكوّنات قطاعية، يمكن أن يلقي الضوء مجدّدا على مصادر القدرة التنافسية الدولية وآثار التجارة على العمالة المباشرة وغير المباشرة.

٤٥ – ولا يشكّل المفهوم الذي يقوم عليه قياس التجارة من حيث القيمة المضافة مثار خلاف بوجه خاص. فأي نوع من الصادرات يمكن تقسيم عناصره نظريا إلى مساهمات مضيفة للقيمة مستمدة من صناعات محلية مختلفة وصناعات أجنبية مختلفة. وقياس تدفقات التجارة في سياق تجزؤ الإنتاج العالمي، يتطلب بطبيعته، اتباع نهج دولي منسق لوضع إطار ومنهجية، استنادا إلى إحصاءات رسمية أساسية تحظى باعتراف وموافقة على نطاق واسع. ويشكّل هذا أساس مبادرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية. وترغب المنظمتان في التشجيع على وضع جداول للمدخلات والمخرجات، وجداول للعرض والاستعمال، تسلّم بطابع التباين الذي تتسم به الشركات المشتغلة بالتجارة على الصعيد الدولي (خاصة الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها) والشركات التي تُنتج بضائع وتقدم خدمات موجهة للسوق المحلية أساسا.

(٢٣) انظر: http://wto.org/english/news_e/news12_e/miwi_15mar12_e.htm.

٤٦ - وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن تدابير التجارة من حيث القيمة المضافة هي تقديرات يُستند في إصدارها إلى عدد من الافتراضات. ولئن كانت هذه الافتراضات الأساسية ستحدّ بالضرورة من مدى إمكانية استخدام تلك التقديرات أساساً لإبرام اتفاقات السياسات التجارية، فإنها تسلّط فعلا أضواءً هامة على إمكانية اتخاذ تدابير في مجال السياسات ذات نتائج عكسية باستخدام إحصاءات إجمالية فقط. فالهدف، على المدى البعيد هو الاستفادة على نحو متزايد من البيانات الجزئية، باستخدام المبادرات المبيّنة أعلاه، ولا سيما، وضع إحصاءات تجارية ذات جودة عالية (الخدمات والبضائع) عن العرض والاستعمال، والمدخلات والمخرجات، وإحصاءات ثنائية، بهدف تحسين تقديرات التجارة من حيث القيمة المضافة. وفي إطار المبادرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية، أنشأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فريقا استشاريا تقنيا لضمان وجود اتفاق واسع النطاق على طبيعة الافتراضات يسُتند إليه في وضع جدول عالمي عن المدخلات والمخرجات.

تاسعا - التعاون الدولي

٤٧ - أنشأ المجتمع الإحصائي الدولي العديد من أفرقة العمل لحل مشاكل محددة ترتبط بالبضائع المخصصة للتجهيز في الخارج، وتنقيح التصنيف بحسب فئات اقتصادية عامة، والدفع بعجلة العمل المتعلق بالمسائل التي يغلب عليها الطابع العام من قبيل تأثير العولمة في الحسابات القومية، وتنفيذ إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لعام ٢٠١٠، ودليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠. ويمكن أن تُقسّم هذه الأفرقة العاملة تقريبا إلى أفرقة تتناول المسائل الإحصائية (للتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية) من منظور الاقتصاد الجزئي وجامعي البيانات الأساسية، وأفرقة العمل التي تتبع نهجا يستند بشكل أكبر إلى المحاسبة من معيار الاقتصاد الكلي، وأفرقة العمل التي تقوم بوضع مؤشرات لأهداف محددة في مجال السياسات. وينسجم هذا التقسيم إلى ثلاث فئات مع مخطط الهيكل الأساسي للمعلومات الإحصائية، على النحو المستخدم في البرنامج الإحصائي الأوروبي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ (انظر الشكل أدناه).

الهيكل الأساسي للمعلومات الإحصائية

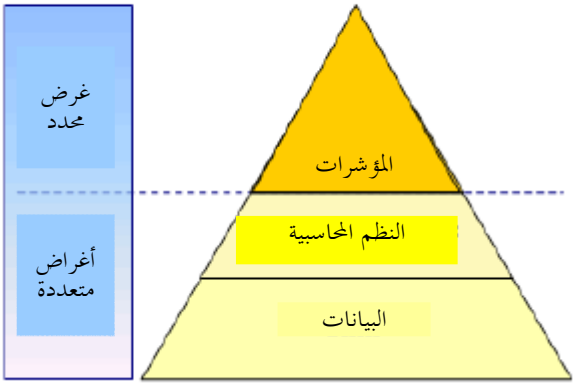

ألف – التجارة الدولية والإحصاءات الاقتصادية الأساسية

٤٨ – على مستوى بيانات التجارة الدولية والإحصاءات الاقتصادية الأساسية، تسعى هذه الأفرقة العاملة جاهدة إلى إحراز أوجه تقدم في مجالات إحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، وإحصاءات فروع الشركات الأجنبية، وإحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي، وبيانات سجلات الأعمال التجارية، والإحصاءات الهيكلية للأعمال التجارية، والإحصاءات المتعلقة بالبحث والتطوير، وفي مجال التصنيفات ذات الصلة. وعلى المستوى الدولي، تشمل هذه الفئة، من بين فئات أخرى، الأفرقة التالية:

- فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع
- فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة والمعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع
- فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات
- فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات
- الفريق الفرعي التقني المعني بتنقيح الفئات الاقتصادية الواسعة
- الفريق الفرعي التقني المعني بتصنيف المهام التجارية
- فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية
- فرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنية بسجلات الأعمال التجارية

- الفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع والتجارة في الخدمات
- الفريق العامل التابع للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمعني بإحصاءات التجارة والأعمال التجارية.

٤٩ - ومن بعض الأعمال التي اضطلع بها مختلف هذه الأفرقة في الآونة الأخيرة، قيام فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، بتنفيذ إحصاءات التجارة الدولية للبضائع لعام ٢٠١٠ ووضع دليل لجامعي البيانات، وقيام فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وفريق الخبراء المعني بتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات بتنفيذ دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام ٢٠١٠ ووضع دليل جامعي البيانات الإحصائية، واضطلاع الفريق الفرعي التقني المكرّس بتنقيح الفئات الاقتصادية العامة، وقيام فرقة العمل المعنية بسجلات الأعمال التجارية بوضع مبادئ توجيهية دولية. ومن الضروري تنسيق العمل فيما بين هذه الأفرقة، ما دام نطاق العمل المتعلق بمسائل إحصاءات التجارة الدولية التي تثير مشاكل يتداخل مع نطاق عمل مختلف الأفرقة. وقد عقدت فرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفرقة العمل المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، اجتماعات مشتركة مؤخرا، لكن تنسيق عمل جميع هذه الأفرقة لم يُنفّذ بصورة منتظمة.

باء - التجارة الدولية والمحاسبة من معيار الاقتصاد الكلي

٥٠ - تشمل الأفرقة التي ينصب اهتمامها على قضايا التجارة الدولية من منظور المحاسبة الاقتصادية الكلية، الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، وفرقة العمل التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنية بالإنتاج العالمي، والفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بالحسابات القومية، والفرقة العاملة التابعة للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمعنية بالبضائع الموجّهة إلى الخارج للتجهيز. وتعمل فرقة العمل المعنية بالإنتاج العالمي على إعداد دليل سيتناول مواضيع من قبيل وضع منهاج لتصنيف ترتيبات الإنتاج العالمي، وتوضيح مبادئ الملكية الاقتصادية (للبضائع)، ومسائل الملكية الاقتصادية لمنتجات الملكية الفكرية ضمن سلاسل القيمة العالمية، والاتجار في مجال الخدمات، وتسجيل الإنتاج في الخارج. وتتولى أيضا فرقة العمل التابعة للمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، كما تشير تسميتها، معالجة موضوع البضائع الموجّهة إلى الخارج للتجهيز. وانعكاسا للملاحظة الواردة في الفقرة ٤٩ أعلاه، فإن التنسيق بين هاتين الفرقتين يُنفّذ على سبيل التطوع بصورة أو بأخرى.

٥١ - وعلاوة على ذلك، فإن مناقشة مسألة البضائع المخصصة للتجهيز، لا تجري فحسب ضمن فرقتَي (الاقتصاد الكلي) العاملتين المذكورتين أعلاه، بل تناقشها أيضا أفرقة (البيانات الأساسية) التالية: فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع، وفريق الخبراء المعني بتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، والفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بإحصاءات التجارة الدولية في البضائع والتجارة في الخدمات. ومما يثير اهتماما خاصا، الافتقار في كثير من الأحيان إلى التنسيق بين أفرقة الإحصاءات الأساسية من جهة، والأفرقة المحاسبية من جهة أخرى. ولذا لا بد من وضع آلية تنسيق شاملة، ما دام مرجّحاً جداً ألا يتم، في إطار الهيكل الراهن (المنسق بصورة غير رسمية)، تقاسم المعلومات بانتظام بين هذه الأفرقة، وأن يؤدي ذلك إلى إصدار مبادئ توجيهية مختلفة وربما متضاربة بشأن الموضوع نفسه.

جيم - المبادرات المتعلقة بوضع مؤشرات جديدة للتجارة الدولية

٥٢ - جرت الإشارة بالفعل إلى مبادرتين رئيسيتين جديدتين لوضع مؤشرات إنمائية في مجال التجارة الدولية، هما المبادرة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية الرامية إلى وضع تدابير للتجارة من حيث القيمة المضافة، ومشروع التجارة حسب خصائص الشركات المشترك بين المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع مؤشرات مستقاة من قاعدة بيانات التجارة حسب خصائص الشركات. ومن المؤشرات التي وُضعت في سياق التجارة من حيث القيمة المضافة ما يلي: نسبة الواردات المتضمنة في الصادرات، والقيمة المضافة المستحثة بالتصدير، والقيمة المضافة المستحثة بوحدات التصدير. وتشمل المؤشرات المستمدة من قاعدة بيانات التجارة حسب خصائص الشركات، كما سبقت الإشارة، الصناعات التصديرية مفصّلة حسب الملكية الأجنبية وفئة حجم الشركات وكثافة التصدير.

٥٣ - وتندرج في نطاق هذا القسم أيضا الفرقة العاملة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بعولمة الصناعة، ذلك أن اهتمامها ينصب على وضع مؤشرات العولمة ومؤشرات لقياس سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا الصدد، أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منشورها المعنون ”قياس العولمة: مؤشرات العولمة الاقتصادية لعام ٢٠١٠ لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي“ (Measuring Globalisation: OECD Economic Globalisation Indicators 2010)[٢٤].

(٢٤) باريس، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

وتشمل المجالات التي يتناولها هذا الدليل العملي حركة رأس المال والاستثمار المباشر الأجنبي والنشاط الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات، وإضفاء الطابع العالمي على التكنولوجيا، والتجارة الدولية. وتساعد مؤشرات العولمة في استجلاء الأنشطة الاقتصادية للبلدان التي تخضع لمراقبة أجنبية، وعلى الأخص إسهام الشركات المتعددة الجنسيات في النمو، والعمالة، والإنتاجية، وأجر العمل، والبحث والتطوير، ونشر التكنولوجيا، والتجارة الدولية. وتلقي هذه المؤشرات الضوء مجددا على أوجه الترابط المالي والتكنولوجي والتجاري. وإضافةً إلى ذلك، يضم هذا المنشور، مؤشرات تتصل بالأزمة المالية، واستثمارات الحافظات، والاعتبارات البيئية، وظهور سلاسل القيمة العالمية.

٥٤ - وتُستمد المدخلات المستخدمة في احتساب المؤشرات الموضوعة للتجارة من حيث القيمة المضافة، و التجارة حسب خصائص الشركات، ودليل العولمة، من إحصاءات اقتصادية أساسية والمحاسبة من منظور الاقتصاد الكلي. ومرة أخرى، لا بد من وضع آلية تنسيقية لضمان تحقيق اتساق جيد للجهود التي تبذلها مختلف الأفرقة العاملة المعنية بالبيانات، والمحاسبة، والمؤشرات. ويبدو أن ثمة حاجة إلى إنشاء لجنة تنفيذية رفيعة المستوى لتنسيق الأعمال المتعلقة بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.

عاشرا - الاستنتاج

٥٥ - قدم التقرير لمحة عامة عن مسائل السياسات المرتبطة بإحصاءات التجارة الدولية في سياق عملية إنتاج مجزّأة تُشرك في الوقت الراهن العديد من البلدان في سلاسل القيمة العالمية، وتُحدث أوجه ترابط فيما بين البلدان ذات الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية. وعرض التقرير وصفا للمستجدات في مجالي إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وفيما يقابلهما من تصنيفات تجارية، وأشار أيضا إلى أهداف عام ٢٠٢٠ البالغ عددها ٢٠ هدفا، كما اقترحتها بصورة غير رسمية منظمات دولية وتولى مكتب الإحصاءات الأسترالي تقييمها من حيث القابلية للتطبيق والجدوى. ودرس التقرير في الختام المبادرات الجديدة لربط إحصاءات التجارة والأعمال بتقديرات التجارة من حيث القيمة المضافة، وناقش الجهود التي بذلها العديد من أفرقة العمل المنخرطة في مساعي الدفع قدما بعناصر هذا الميدان.

٥٦ - ولا يمكن أن تستوعب أطر القياس الحالية المتعلقة بإحصاءات التجارة الدولية للبضائع وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات وميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية، استيعابا كاملا قياس أوجه الترابط الاقتصادي بين البلدان، وأوجه انكشافها،

ومواطن ضعفها، من خلال سلاسل القيمة العالمية أو من خلال عمليات الشركات المتعددة الجنسيات. وسلّط التقرير الضوء على عدد من الظواهر التي يصعب قياسها وتنطوي بياناتها على ثغرات، بما في ذلك خدمات الصناعات التحويلية المتعلقة بالمدخلات التي يملكها آخرون، والتجارة ضمن الشركة ذاتها، وملكية منتجات الملكية الفكرية، وغير ذلك من أوجه الترابط ضمن سلاسل القيمة العالمية. وفي حين يوجد العديد من أفرقة العمل الدولية التي تعمل في مختلف مجالات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، ثمة حاجة إلى وضع إطار شامل لذلك العمل وتنسيقه تنسيقا منتظما. وفي هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى أن المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية شرع في وضع إطار لقياس الإحصاءات المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية والعولمة الاقتصادية.

٥٧ - ويخلص التقرير إلى أن وضع إطار شامل لقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية أمر ضروري لكي تتم على نحو أفضل تلبية احتياجات مستعملي البيانات، مثل مقرّري السياسات والمفاوضين التجاريين وأوساط الأعمال التجارية. وسيتناول هذا الإطار أوجه الترابط الاقتصادي بين الأمم فيما يتصل بالتجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية، والشركات المتعددة الجنسيات، والاستعانة بمصادر خارجية لأداء مهام الأعمال، وقد يشمل أيضا أوجه الترابط الاقتصادي الناشئ عن العلاقات المالية والبيئية والاجتماعية العابرة للحدود. وسيتعيّن أن يسترشد وضع هذا الإطار الشامل بهيكل تنفيذي جديد يقابله. وينبغي أن تواصل الأفرقة الحالية عملها الهام؛ بيد أنه ثمة ضرورة إلى وضع آلية مناسبة لكفالة التنسيق والاتساق في المنهجية وتجميع البيانات استنادا إلى هذا الإطار القياسي الشامل للتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية.

حادي عشر - نقاط للمناقشة

٥٨ - **يُطلب إلى اللجنة إبداء رأيها بشأن ما يلي:**

(أ) **ضرورة وضع إطار شامل لقياس التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية يشمل أوجه الترابط الاقتصادي بين الأمم فيما يتصل بالتجارة الدولية، والاستثمارات الأجنبية، والشركات المتعددة الجنسيات، والاستعانة بمصادر خارجية في أداء مهام الأعمال، وقد يشمل أيضا أوجه الترابط الاقتصادي الناشئ عن العلاقات المالية والبيئية والاجتماعية العابرة للحدود؛**

(ب) ضرورة وضع آلية مناسبة لتنسيق العمل المتعلق بالتجارة الدولية والعولمة الاقتصادية؛

(ج) إنشاء فريق من أصدقاء الرئيس، مؤلف من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، يُكلّف بإعداد ورقة مفاهيمية بشأن نطاق الإطار ومضمونه، والآلية المناسبة لتنسيق العمل في هذا المجال.